قادرين على ذلك. أعلن عن لقاءات مرتقبة بين رئيسي الوزراء أحمد قريع وآريل شارون، وكثرت الشائعات والتكهنات بشأنها، لكنها تبخرت. ولحين من الوقت كان قريع يعلن أنه لن يجتمع مع شارون حتى توقف إسرائيل بناء السياج الأمني. . . . لكن، عندما أعلن شارون خطة فك الارتباط من جانب واحد وبدا أنه صادق في ذلك، صار قريع قلقاً من أن يكون انسحاب الإسرائيليين دون مفاوضات نصراً لحماس والجهاد الإسلامي، الخصمين السياسيين لمنظمة التحرير الفلسطينية التي تدير السلطة الوطنية الفلسطينية واللذين يأملان في وراثة الزعامة الفلسطينية. أعلن قريع عند ذلك استعداده للاجتماع مع شارون وأن هذا الاجتماع سيحدث بكل تأكيد في أواخر شباط. لكن المفاوضات الرامية إلى وضع جدول أعمال هذا الاجتماع تأجل لأسبابٍ كثيرة من بينها وقوع تفجيرات استشهادية وقيام إسرائيل بمزيد من الاغتيالات.

فوضى في غزة

في هذه الأثناء صار من الواضح أن قريع غير قادر على الحكم فعلاً رغم بعض النجاح في ميدان تحسين الشفافية المالية نزولاً عند مطالب الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وفي أوائل ٢٠٠٤ وردت أخبار كثيرة عن الفوضى والتشرذم وانعدام القانون في المناطق الفلسطينية. وعند نهاية شهر شباط أعلن رئيس الأمن الفلسطيني السابق محمد دحلان أن السلطة الفلسطينية ما عادت قادرة على لجم كتائب شهداء الأقصى المنشقة عن فتح والتي كانت مسؤولة عن كثير من التفجيرات الانتحارية. وأما محاولات توحيد الأجهزة الأمنية، التي عرقلها عرفات، فقد انتهت بالشقاق والاتهامات المتبادلة. وفي ٢٦ شباط وعد الرئيس عرفات بإجراء الانتخابات التي طال تأجيلها؛ لكن كثيراً من الفلسطينيين لم يصدقوا هذا الوعد. وفي نابلس سادت حالة من انعدام القانون واستقال محافظ المدينة.

اندلع العنف في غزة يوم ١٨ تموز ٢٠٠٤ بين فصائل من حركة فتح. اختطفت إحدى المجموعات قائد الشرطة غازي الجبالي وعدداً من المواطنين الفرنسيين. ثم أطلقت سراحهم شريطة مثول الجبالي أمام القضاء. أعاد ياسر عرفات تنظيم الأمن وعين ابن شقيقه موسى عرفات مسؤولاً عن قوات الأمن الفلسطينية. ردت القوى المعارضة باجتياح مقر موسى عرفات. وبعد ذلك أعلن رئيس الوزراء أحمد قريع استقالته فلم يقبلها عرفات. لكن قريعٍ أصر على الاستقالة. أعلن عرفات عن سحب تعيين موسى عرفات؛ لكنه أعلن أيضاً أن موسى سيظل مسؤولاً

عن الأمن في غزة. استدعت المطالبات اللاحقة بالإصلاح مزيداً من التصريحات من جانب عرفات. وعندما لم يجر تنفيذ شيء من تلك التصريحات أعلن أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني تأجيل اجتماع مجلسهم احتجاجاً. الوضع الأمني في عام ٢٠٠٤. لم تقع هجمات كبيرة ناجحة خلال ربيع وصيف ٢٠٠٤ رغم كثرة المحاولات. وقد عزا الفلسطينيون والإسرائيليون ذلك الهدوء النسبي إلى السياج الأمني الذي أنجز جزئياً وإلى تحسن أداء الاستخبارات الإسرائيلية. واصلت إسرائيل اعتقال وقتل الفلسطينيين المنتمين إللمقاومة وواصلت احتلال المدن الفلسطينية في الضفة الغربية. وفي ٣١ آب ٢٠٠٤ ارتكبت حماس هجوماً استشهادياً مزدوجاً في بئر السبع انتقاماً لقتل قادتها. جاء المهاجمون من منطقة تقع جنوب مدينة الخليل في الضفة الغربية حيث لم يجر بناء السياج الأمني بعد. أدى الهجوم إلى تسريع بناء الجدار ونفذت إسرائيل انتقاماً دموياً من خلال قصف مخيم تدريب لحماس في غزة. وفي تشرين الأول ٢٠٠٤ نفذت إسرائيل عملية "أيام الندم" من أجل إيقاف تساقط الصواريخ الفلسطينية على البلدات الإسرائيلية. قتل وشرّد في هذه العملية كثير من المدنيين.

محادثات السلام السورية الإسرائيلية

انطلقت محادثات السلام بين سورية وإسرائيل بعد مؤتمر مدريد للسلام. ويقال إن الجانبين توصلا في أيار ١٩٩٥ إلى إنجاز اتفاقية سلام تفصيلية تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من مرتفعات الجولان التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧ ثم قامت بضمها في وقتٍ لاحق. وفي المقابل، يعترف السوريون بإسرائيل ويسمحون بتجارة طبيعية معها وبإقامة محطات إنذار مبكر إسرائيلية على الأراضي السورية. كان الوعد الإسرائيلي بالانسحاب من الجولان كله قد قدم بشكل غير مباشر من رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين إلى وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر بصفة "وديعة" يجري تقديمها إلى السوريين إذا وافقوا على بقية الشروط الإسرائيلية. وقد أطلق على هذه الوديعة أيضاً اسم "الجيب" بسبب ما قيل من أن رابين قال لكريستوفر "ضع هذه في جيبك" حتى تتحقق بقية الشروط. وخلال المفاوضات، خالف كريستوفر هذا التفاهم مع رابين وأخبر الأسد عن "الوديعة". وخلال فترة استمرار المفاوضات كان رابين يكثر من ترديد شعار "سيكون عمق الانسحاب مساوياً لعمق السلام" مشيراً إلى أن إسرائيل ستكون مستعدة للانسحاب حتى خطوط الهدنة مقابل السلام الحقيقي. لكن المفاوضات مع حكومة رابين لم تستمر فقد اغتيل رابين يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٩٥.